

أرشيفات بيت الشرق المنهوبة (افتتاحية)*

في ساعات الصباح الأولى من يوم 10 آب/ أغسطس 2001، أغارت الشرطة الإسرائيلية على بيت الشرق فأغلقت مكاتبه، إلى جانب تسع مؤسسات فلسطينية أخرى في القدس الشرقية، كرد انتقامي على هجوم استشهادي فلسطيني في اليوم السابق أسفر عن مقتل 15 إسرائيلياً.

اعتبر هذا العمل، محلياً ودولياً على السواء، بمثابة تصعيد إسرائيلي للصراع أشد عنفاً من قصف المدن الفلسطينية، بل حتى من اغتيال الشخصيات العسكرية والسياسية في مناطق السلطة الفلسطينية، وذلك لسبب وجيه.

شكل بيت الشرق التمثيل الرئيسي والوحيد للمؤسسات السياسية الفلسطينية في المدينة، حتى هذا الصيف. وبهذه الصفة، كان يحظى باعتراف كل القوى الدولية التي لها علاقة بمفاوضات السلام منذ مؤتمر مدريد في سنة 1991. كما أن الحكومة الإسرائيلية تعهدت باحترام هذه الشرعية في خطاب الضمانات الذي أرسله وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، شمعون بيرس، إلى نظيره النرويجي الراحل، يوهان يورغن هولست، في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1993.

طمأن شمعون بيرس، متحدثاً باسم الحكومة الإسرائيلية، العالم إلى أن حكومته تشدد على "الأهمية العظيمة" للمؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية وأن "[إسرائيل] لن تعوق نشاطها". وهذه التطمينات، على غرار أحكام اتفاقات أوسلو، ملزمة بموجب القانون الدولي لكل الحكومات الإسرائيلية التالية.

لذلك عندما حاولت حكومة الليكود، برئاسة نتنياهو، إغلاق بيت الشرق قبل بضعة أعوام، نكّرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إسرائيل بأن مثل هذا الإجراء يشكل خرقاً لأحكام اتفاقات أوسلو. وترتب على ذلك إحجام الحكومة الإسرائيلية عن تنفيذ تهديداتها بالتدخل في الأنشطة الفلسطينية في المدينة. لكن يبدو أن مثل هذه الاحتجاجات كان له وقع أقل على حكومة شارون وحلفائه في حزب العمل. بل إن بيرس نفسه، الذي يشغل المنصب نفسه الذي كان يشغله سنة 1993، يبدو غافلاً عن دوره في انتهاك هذه الاتفاقات الموقّعة دولياً.

* المصدر: Jerusalem Quarterly File, no. 13, Summer 2001, pp. 3-5.

لا شك في أن السلطة الوطنية الفلسطينية أدت دوراً قصيراً في استمرار إغلاق بيت الشرق بتأخير تعيين خليفة لفيصل الحسيني، المسؤول عن ملف القدس من منظمة التحرير الفلسطينية، بعد وفاته المفاجئة هذا الصيف. ومن المثير للدهشة أن الاحتجاجات الحالية، الفلسطينية والدولية على السواء، ركزت بصورة رئيسية على الانتهاك السياسي والدبلوماسي لبيت الشرق، وأهملت أعمال القرصنة التي اشتملت على نقل وثائق البحث التي لا تعوض وغيرها من الموجودات الثمينة الأخرى، وهي مواد لا صلة لها بوضع القدس السياسي ولا بالأمن الإسرائيلي تأكيداً.

ضمت المواد التي صادرتها الحكومة الإسرائيلية مقتنيات شخصية، ومعلومات سرية تتعلق بمسألة القدس، ومستندات ترجع إلى مؤتمر مدريد الذي عقد سنة 1991. بل إن مكتب الراحل فيصل الحسيني أفرغ بشكل كامل. وتحتوي الأرشيفات التي صودرت بذريعة "الأمن" على وثائق كثيرة وملفات تعتبر مكملة لاستراتيجيات التنمية المستقبلية للقدس الشرقية، وتساعد المفاوضين الفلسطينيين.

إن إصرار الحكومة الإسرائيلية المتعجرف على استخدام القوة لا يغير واقع أن القدس أصبحت منذ سنة 1967 مدينة مقسمة يخدم بيت الشرق ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية الأخرى سكانها الفلسطينيون في الغالب. لكن على الرغم من أن الإدانة الابتدائية لمحاولة شارون الأخيرة إلغاء وجود السلطة الفلسطينية في القدس سمعت على نطاق واسع، فإن الاحتجاجات الجماهيرية لم تعد سوى ذكرى بعيدة، بعد نحو شهر على الاستيلاء الإسرائيلي.

ما هي أهمية هذا الذهب، بصرف النظر عن النظريات السياسية الكثيرة المطروحة التي تقف خلف مناورة شارون؟ إن مساهمة عصام نصار في هذا العدد (أنظر أدناه) التي تلقي الضوء على مجموعة الصور الفوتوغرافية لجمعية الدراسات العربية الموجودة في مبنى بيت الشرق تقدم إجابة جزئية. فهذه المجموعة التي نهبت أيضاً من بيت الشرق تمثل سجلاً فريداً للعلاقات الإثنوغرافية بين سكان القدس في القرنين التاسع عشر والعشرين. وعلى الرغم من أن سرقتها لن تثير الغضب على الأرجح ما دام الناس يجهلون أهميتها، أو حتى وجودها، فإنها أرشيف قيم لا يمكن تعويضه.

لا يسع المرء أن يغفل عن سجل إسرائيل مع الوثائق المسروقة. ففي أثناء حرب 1948، نهبت ميليشيا الهاغاناه عدة مجموعات خاصة من الكتب والمخطوطات، ولم تُعدّ قط (قارن: John Rose, *Armenians of Jerusalem*, 1995). وكثير من هذه

المجموعات، بما في ذلك الأوراق الخاصة لخليل السكاكيني، وصل في النهاية إلى الجامعة العبرية.

وفي سنة 1982، عندما غادرت منظمة التحرير الفلسطينية بيروت، صادرت القوات الإسرائيلية أرشيف مركز الأبحاث التابع للمنظمة بأكمله، وكان يتألف من نحو 25,000 مجلد بالعربية والعبرية والإنكليزية، ويشكل مستودعاً للتراث التاريخي والسياسي والثقافي الفلسطيني. وبعد عامين، في سنة 1983، ونتيجة الضغوط الدولية، أعاد الإسرائيليون المجموعة الأرشيفية، باستثناء مجموعة الأفلام، إلى الفلسطينيين الذين نقلوها بعد ذلك إلى قبرص.

إن نهب الأرشيفات الوطنية ليس ظاهرة جديدة، وقد وقعت أعمال مشابهة، وإن كانت على نطاق أوسع، على مرّ التاريخ، بما في ذلك خلال كثير من حروب القرن العشرين. لكن ثمة اختلافان مهمان في هذه الحالة: وقع هذا النهب على الرغم من وجود اتفاق موقع بين الجانبين المتقابلين، ووقع تحت ظروف الاحتلال العسكري لا الحرب.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>